

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من جمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، يؤسفني أن أحيطكم علما بأن رواندا بدأت توجج الصراع من جديد بين فترة وأخرى.

ففي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أدلى السيد شارل موريجاندا، وزير خارجية رواندا بتصريحات هدد فيها باستئناف أعمال القتال في كامل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذا ما شعرت عاصمة بلده كيغالي بأنها مهددة، مرددا تلك الاسطوانة المشروخة القائلة بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدم المساعدة إلى عناصر الجيش السابق وأبناء الإنتراهاموي.

وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، شرعت القوات الحكومية الرواندية التي لم تنسحب قط من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، في حشد جنودها في مقاطعة كيفو الشمالية وفي إقليم روتشورو وضواحيها على وجه التحديد، في حشود ثبت وجودها ويمكن إقامة الدليل على وجودها.

وها هي ذا السلطات الرواندية تبرهن مرة أخرى على استخفافها بقرارات مجلس الأمن وبجهود الإنقاذ الميدانية التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في الكونغو لإحلال السلام في المنطقة.

وتعلن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية التي لا تدخر أي جهد لإخراج البلد من هذا الصراع العدمي الجنون الذي فرضته عليها رواندا وبلدان آخرا مجاوران، أنها لا تريد تصعيد الحالة. فهي لا تريد بأي حال من الأحوال أن ترى المنطقة وقد اشتعلت من جديد.



وترى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن الأوان قد آن لوضع حد للمعاناة القاتلة التي يعيشها سكان الكونغو ومنطقة البحيرات الكبرى، وإعادة إحلال النظام والسلام والاستقرار في هذه المنطقة الأفريقية التي تعاني من انعدام الاستقرار منذ ما يزيد عن عقد من الزمن.

وتحت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مجلس الأمن على أن يتحمل كامل مسؤولياته بوصفه الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المسؤولة عن حفظ السلام والأمن الدوليين، وأن يتخذ جميع التدابير التي يرى أنها ناجعة ومناسبة لإسكات طبول الحرب التي يقرعها النظام القائم في كينغالي، وأن يطبق على أركان هذا النظام الأحكام المنصوص عليها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ونأمل أن تقتصر الإجراءات التي سيتخذها مجلس الأمن على معاقبة قادة رواندا لا الشعب الرواندي الشقيق.

كما أنه، سعياً لتحقيق الاستقرار، وتجنّب سكان مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية أهوال وتبعات أي عودة محتملة للمعارك مع رواندا، ترى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ضرورة أن يعجل مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة بنشر بعثة الأمم المتحدة في الكونغو على مساحة تمتد من بحيرة ألبرت حتى بحيرة تنغانيقا.

وأخيراً، تحت حكومتي مجلس الأمن على أن يساعد السلطات الرواندية على ألا تتحول إلى العقبة الوحيدة التي تعرقل عملية إحلال السلام في المنطقة.

وأكون ممتناً لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيليكاً أتوكي

السفير

الممثل الدائم